

المحددات الاقتصادية والمؤسسية للنمو الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995-2020

Economic and Institutional determinants of Algeria's industrial growth a standard study for the period 1995-2020

ذراع مسعودة رضا، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة (الجزائر)، redhainps@gmail.com

خالدي مصطفى*، مخبر الفرد العائلة والمجتمع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة البويرة، mustapha.khalidi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/28؛ تاريخ المراجعة: 2023/11/30؛ تاريخ القبول: 2023/12/31

ملخص:

إن الثورة الصناعية في أوروبا جعلت من الصناعة أهم قطاع إنتاج يمكن الاعتماد عليه لبناء اقتصاد حديث، وعليه ظهر توجه جديد نحو الاعتماد على القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأصبح من يملك قطاع صناعي قوي يسيطر على الاقتصاد العالمي، إن الهدف الأساسي من هذه الورقة هو معرفة أهم المحددات الاقتصادية والمؤسسية لنمو القطاع الصناعي في الجزائر حيث خلصت النتائج إلى أن المتغير المؤسسي والمتمثل في حرية ممارسة الأعمال يعتبر المحدد الأول للنمو والصناعي ذلك أن العقبات البيروقراطية وأشكال الفساد وضعف المنظومة المالية وعدم الاعتماد على مقاييس النجاح الاقتصادية في توزيع القروض إلى القطاع الخاص حد بشكل كبير من زيادة حجم الاستثمارات الصناعية ثم يليه المتغير الاقتصادي سعر الصرف الذي تولد عنه ارتفاع مستمر في أسعار السلع الأولية والسلع الوسيطة التي تدخل ضمن عملية الإنتاج ثم رصيد الميزانية حيث أن العجز الهيكلي في هذا الأخير أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص في التمويل.

الكلمات المفتاح: النمو الصناعي؛ نماذج VAR؛ المتغيرات الاقتصادية؛ المتغيرات المؤسسية.

تصنيف JEL: E17

Abstract:

Industrial revolution in Europe has made industry the most important reliable production sector to build a modern economy thus a new trend towards dependence on the industrial sector has emerged in order to achieve the economic development. Therefore, the dominant of the global economy is the one who has a strong industrial sector. The main purpose of this paper (study) is to know the main economic and

Institutional determinants of Algeria's industrial growth in which results (findings) conclude that the institutional Variable which is the freedom of practicing (doing) business is the major determinant of industrial growth. But because of the bureaucratic obstacles, forms of corruption, weakness of the financial system and the lack of reliance on mechanisms of economic efficiency in the distribution of loans to private sectors has greatly limited the increase (rise) of volume of industrial investment. Then, the economic Variable is followed by exchange rate, which generated continuous rise in the prices of raw materials and

* المؤلف المرسل: خالدي مصطفى

intermediate goods, which are a part of the production process and the budget balance. In the end, the structural deficit led the private sector compete in finance

Keywords: Industrial growth; VAR modals; Economic Variables; Institutional variables.

Jel Classification Codes: E17

I. تمهيد:

إن التنمية الاقتصادية تعد من الأهداف التي تسعى جميع المجتمعات إلى تحقيقها، فهي العمود الفقري للرفاهية والتقدم الاجتماعي، فإذا كانت المجتمعات القديمة قد ركزت على القطاع الزراعي من أجل التنمية الاقتصادية، فإن الثورة الصناعية في أوروبا غيرت هذا الواقع وجعلت الصناعة أهم قطاع إنتاج يمكن الاعتماد عليه لبناء اقتصاد حديث.

فالتوجه الجديد نح والاعتماد على القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، انتقل من أوروبا إلى باقي دول العالم بفضل الاحتكاك الفكري، وتحول إلى صراع بين الدول حول من يملك القدرة على التصنيع بشكل أكبر وسيطر على الاقتصاد العالمي. وإدراكاً لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، شاركت معظم الدول المستقلة في مسار التنمية الصناعية، وتبنت استراتيجيات صناعية مختلفة، أهمها الصناعة الثقيلة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال الضخم، بما يتماشى مع النموذج الاشتراكي الذي يسيطر على اتجاه معظم الدول المستقلة.

والجزائر هي واحدة من هذه البلدان، فهي لم تشكل استثناءً، واتبعت نفس النهج الذي اتبعته نظيراتها من الدول المستقلة حديثاً في جهودها لبناء اقتصاد صناعي مكلف بنتائج أقل مما كانت تأمل عند بنائه.

إن النتائج غير المرضية التي سجلها القطاع الصناعي حتم على صناع القرار اللجوء إلى برامج إصلاحية محتشمة نظراً للظروف والتوازنات التي كانت داخل البلاد وانتهت إلى إصلاحات عميقة شملت إعادة الهيكلة في مراحل لاحقة، ورغم كل الجهود المبذولة في سبيل إعادة القطاع الصناعي الوطني إلى طريق النم وإلا أن النتائج المحققة تبقى دون المستوى المطلوب والدليل على ذلك معدل النم والصناعي الذي عجز عن تحقيق المستويات ودرجة الكفاءة المطلوبة، لأنه لازال يعاني من التذبذب والتأرجح بفعل العديد من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية داخلية وخارجية. انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هي أهم المحددات الاقتصادية والمؤسسية للنمو الصناعي في الجزائر؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية يقتضي طرح مجموعة من الفرضيات التالية:

- ✓ تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري محتشمة وضئيلة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.
- ✓ تعد القروض الموجهة للقطاع الخاص من أهم المحددات الاقتصادية للنم والصناعي إضافة إلى حرية ممارسة الأعمال كمحدد مؤسسي.
- ✓ يواجه القطاع الصناعي في الجزائر جملة من المشاكل منها: مشاكل التمويل، المواد الأولية والتجهيزات.
- إن الغرض من هذه الورقة هو محاولة تحقيق الأهداف التالية:
- ✓ معرفة الإطار النظري للنمو الصناعي.
- ✓ تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر، من خلال إبراز مساهمته في خلق ثروة، والقيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، وأهم المشاكل والمعوقات التي واجهته.

✓ توضيح مدى تأثير بعض المحددات الاقتصادية والمؤسسية على النم والصناعي الجزائري

✓ معرفة أهم محددات النمو الصناعي في الجزائر

من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة سنتبع المنهج الوصفي التحليلي والتجريبي، لدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية على النم والصناعي، خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020، وذلك بالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي Var

II. مفاهيم عامة حول النمو الصناعي.

II. 1 تعريف النمو الصناعي. نعني بالنم والصناعي العملية التي تؤدي إلى الزيادة الكلية في حجم الإنتاج أ وفي قيمته أ وتحسين نوعيته وتنوع منتجاته أ أو في رفع كفاءتها الناتجة عن العمليات الصناعية، ويتحقق النم وبصورة طبيعية نتيجة زيادة الكميات المطلوبة من المنتجات أ والحاجات الصناعية إذ يحدث النم بصورة طبيعية من أجل تلبية تلك الكميات المطلوبة في الصناعة. كما يحصل النم بطريقة مقصودة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ويختلف النم والصناعي في سرعته أ وفي معدلاته من بلد إلى آخر ومن مكان إلى

آخر حسب تطور القطاع الصناعي وقدرة الصناعية وإمكاناتها في توفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو مدى علاقة الطلب بالسوق المحلية والخارجية (التميمي، 1985، صفحة 14).

النمو الصناعي بتعريفه الشامل يعني الزيادة الكمية في قيمة أ وحجم الإنتاج الصناعي بشكل عام أ وفي أحد فروعها بشكل خاص خلال مدة زمنية معينة، وقد يحصل النم وفي موقع دون آخر أي في إقليم أ وجزء معين من البلد (عثمان، 2019، صفحة 118).

II. 2 مصادر النمو الصناعي: يعتمد محتوى نم والصناعة على ثلاثة عوامل رئيسية، هي: الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، التقدم التقني والتقدم التكنولوجي، التنظيم الاقتصادي الكفء.

أ- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري: يمثل رأس المال البشري المعارف والمهارات والقدرات البشرية التي تزيد من كفاءة أداء العنصر البشري وتجعله قادر على أداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكفاءات عالية ونوعي بالاستثمار في العنصر البشري هو استخدام الوسائل والطرق التي تزيد من قدرته والتي تتضمن التعليم والتدريب والنصح والإرشاد والإشراف المباشر والتطوير التنظيمي. ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه "كل ما يزيد من إنتاجية العمل والموظفين من خلال المهارات المعرفية التي يكتسبونها من خلال العلم والخبرة" (عثمان، 2019، صفحة 119).

رأس المال المادي والذي يقصد به الأموال والمواد والأدوات اللازمة لأي نشاط اقتصادي ويقسم إلى قسمين رأس مال ثابت مثل الأرض، البناء، المنشآت، الآلات والتجهيزات الضرورية أما الرأس مال المتحرك مثل المواد الخام التي سيتم تصنيعها، يعتبر ه والخرق الأساسي لأي مشروع أ وعمل استثماري يهدف زيادة القدرة الإنتاجية لأي <0 جهة (المشهداني، 2012، صفحة 177).

ب- التقدم التقني والتقدم التكنولوجي: هو عبارة عن مجموع الخبرات والمعارف والطرق والوسائل والأساليب المتاحة والمتراكمة التي تستخدم في مختلف الأنشطة والتي تهدف إلى إشباع الحاجات البشرية المتزايدة والمختلفة، حيث أن التطور التكنولوجي يساعد في تحسين وتطوير الإنتاج واكتشاف طرق إنتاجية جديد تؤدي إلى زيادة وتحسين نوعية الإنتاج مما يؤدي إلى إنتاج سلع جيدة وبكلفة أقل مما كانت عليه قبل استخدام هذه الطرق والأساليب، لذلك يجمع علماء الفكر الاقتصادي أن التقدم الاقتصادي في القرون الأخيرة كان مصدره الأساسي ه والتقدم التقني السريع فقد أدى التقدم التقني إلى تغيير أسلوب الحياة حيث حلت الآلات محل العنصر البشري وكذلك ساهم في نم ومصادر الطاقة، النقل، المواصلات، الاتصالات وفي أمور أخرى أدت إلى تطوير المجتمع ولكي يسهم التقدم التقني في دفع عملية النم ولابد من توفر الأيدي العاملة الماهرة ووجود المنظمين القادرين على تشغيل الآلات المعقدة وتكييف التقنية مع حاجات المجتمع (عثمان، 2019، صفحة 119).

ت- التنظيم الاقتصادي الكفء: يعرفه محمد العجلوني بأنه "الأداة التي تجمع عناصر الإنتاج الثلاثة وتدمجها مع بعضها بنسب ينظمها ويختارها المنظم ويخطط لها ويقود مسيرتها ويراقب أداءها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو حصول النمو الصناعي ومن ثم حصول التنمية الصناعية"، كما يعرف التنظيم الاقتصادي بأنه الطريقة التي يستعملها النظام الاقتصادي لتنظيم الأنشطة والفعاليات الاقتصادية المختلفة. وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي تبعاً لاختلاف النظم الاقتصادية من نظام اقتصادي لآخر (عثمان، 2019، صفحة 119) على سبيل المثال، يمكننا ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

– التنظيم الاقتصادي الحر: هو الوسيلة التي ينظم بها النظام الاقتصادي الرأسمالي فعاليات النشاط الاقتصادي وهذا يعتمد على حرية النشاط الاقتصادي، ويتميز هذا التنظيم باللامركزية والعفوية، ومن أهم سماته: التوازن فيما بينها يقوم على آليات السوق المعتمدة على المشاريع الخاصة، ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بشكل محدود غير مباشر من خلال الأدوار الرقابية وسن القوانين.

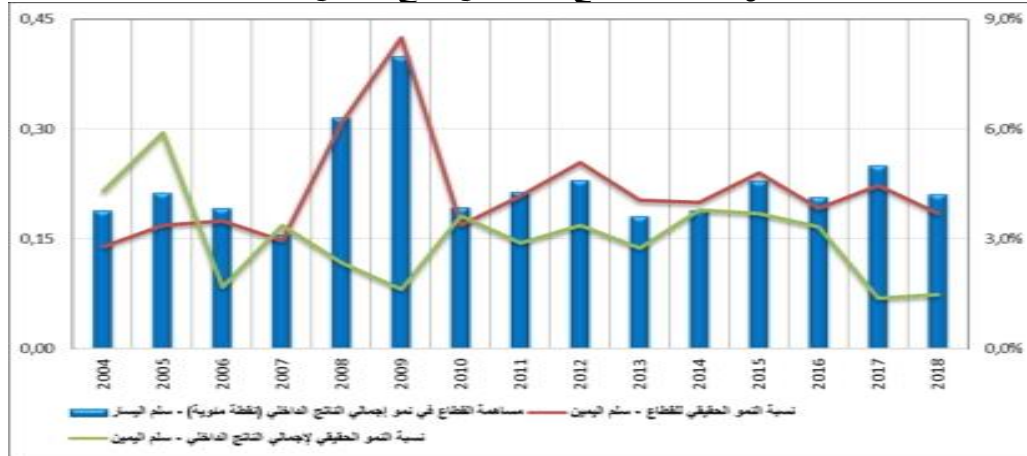
– التنظيم الاقتصادي الموجه: هو الإجراءات التي يتخذها النظام الاقتصادي المخطط لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يقوم التخطيط المركزي والشامل بتحقيق التوازن للأنظمة الاقتصادية وأنشطتها.

II. 3 مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري: لقد حددنا الدور التنموي للقطاع الصناعي الجزائري في أربع مؤشرات أساسية:

مساهمة القطاع الصناعي في نم والنتائج الخام الجزائري، في القيمة المضافة، في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وكذا الحد من البطالة.

أ- المساهمة في حجم الناتج الخام: يمكننا إبراز دور القطاع الصناعي في خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني انطلاقاً من مؤشر الناتج الداخلي الخام، وذلك عبر احتساب نسبة مساهمة القطاع الإنتاجي فيه والشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام:

الشكل 1: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي 2004-2018.



المرجع: التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ بنك الجزائر؛ ديسمبر 2019؛ ص 21.

من خلال الشكل نلاحظ تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام حيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة 10.3 %، ويعود هذا إلى تراجع عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تذبذب أسعار البترول خلال طول الفترة والتي تعتبر المصدر الأساسي للتمويل في الاقتصاد الجزائري.

ب- المساهمة في القيمة المضافة: القيمة المضافة هي الفرق بين المدخلات والمخرجات الاقتصادية، وتمثل القيمة الاقتصادية للعملية الإنتاجية. كما تعتبر أفضل مؤشر يتم من خلاله قياس مدى أهمية القطاع الصناعي، ومساهمته في الاقتصاد الوطني، والشكل الموالي يوضح مساهمة الصناعة في القيمة المضافة خلال الفترة (2004-2018).

الشكل 1: مساهمة الصناعة في القيمة المضافة 2004-2018



المرجع: التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 27.

نلاحظ من خلال الشكل الارتفاع المتواصل والبطيء لنسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة رغم تذبذب نموه الحقيقي وعدم استقراره، بحيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها في نهاية الفترة 2018 بنسبة تفوق 9%، وهذا راجع للصناعة الاستخراجية نظرا لهيمنتها على المعدل الأكبر من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، في مقابل المشاركة الضعيفة للصناعات الإنشائية والصناعات التحويلية.

ت- مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية: الرهان الحقيقي للجزائر في مرحلة ما بعد البترول هو القطاع الصناعي خارج المحروقات بزيادة وتنويع صادراتها الصناعية، حيث لازالت الجزائر تسجل تأخرا كبيرا في الصناعات التحويلية مقارنة بعدة دول إفريقية (مصر، تونس...).

الجدول 02: نسبة الصادرات الصناعية من مجموع الصادرات في الفترة 2007-2017.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الصادرات الصناعية (%)	1.5	1.6	1.6	1.8	2.0	1.5	1.6	1.6	1.8	2.0	2.1

المرجع: ف. حركاتي وآخرون؛ القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات؛ المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية؛ المجلد 32؛ العدد 02؛ 2018؛ ص 320.

يتضح من خلال الجدول نقص الصادرات الصناعية خارج المحروقات وذلك راجع لضعف الصناعة التحويلية في الجزائر وتأخرها، واقتصارها على نسب إنتاجية ضعيفة تغطي السوق المحلية فقط أو جزء منها، بسبب العراقيل والمشاكل التي تواجه القطاع التحويلي كنقص الاستثمار فيه، احتكار المستوردين للسوق الخارجية ...

ث- مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل:

II. 4 معوقات القطاع الصناعي في الجزائر: بالرغم من موجود ميزات وقدرات كبيرة في القطاع الصناعي الجزائري، لا يمكننا إخفاء أو لا مبالاة بالمشاكل والمعوقات التي تواجهه، والتي حالت دون تطويره ونموه وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ما هو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له، ويمكن عرض المشاكل التي يعاني منها كآتي:

أ- المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية: وتشمل:

- تسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين 50 % إلى 70 % على أقل تقدير (بودرمة وقصاص، 2017، صفحة 204)، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعية قد يصل إلى 30 يوم بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها.

- الارتفاع الكبير لأسعارها بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية.

- يواجه القطاع الصناعي انخفاضاً في كفاءة الإنتاج من جهة، وارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة أخرى، حيث أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجياً، مما يؤدي إلى تعطلها، وعادة ما يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الصيانة. كما يواجه القطاع الصناعي ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية، مما يشير إلى أن الإنتاج الوطني لا يفي بمعايير الجودة المطلوبة وأنه من الصعب بشكل متزايد تحمل العبء التنافسي بسبب الاستثمار والتأهيل والعصرنة.

- تعتبر قضايا التسويق من أبرز المشاكل والعقبات التي يعاني منها القطاع الصناعي على المستوى الوطني أو الدولي من خلال تسويق وتصدير البضائع المصنعة.

- يواجه نظام الإنتاج صعوبات في إيجاد مصادر التمويل بسبب عدم وجود نظام مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة وبالتالي حرمان القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي للتنمية، وقد نتج عنه اعتماد المنشآت الصناعية على التمويل الذاتي مما ترتب عنه انخفاض مستوى الاستثمار في القطاع وصغر حجم المصانع التي تم إنشاؤها.

- الخبرة التكنولوجية والتقدم التكنولوجي ضروريان لمواكبة التقدم الحاصل في مجال الإنتاج الذي يعتمد على استيراد ونقل التكنولوجيا وزيادة الطاقة الإنتاجية. وتكمن نقاط الضعف في: نقص مراكز البحث والتطوير والجامعات والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم التقني اللازم لتطوير القطاع الصناعي، وكذا ضعف التعاون بين هذه المؤسسات (ساع و، 2017، صفحة 85).

III. المحددات الاقتصادية والمؤسسية للنمو الصناعي:

III. 1 المحددات الاقتصادية:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر: عرفه صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة " (OECD، 1999، صفحة 7).

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداريين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو ووحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) (علي، 2004، صفحة 4).

ويمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النم والصناعي من خلال (دنيا، 2005، الصفحات 10-13):

- إنشاء أرصدة إضافية من رأس المال للبلد المضيف ويضاف إلى مدخراته واحتياطياته من النقد الأجنبي .
- يقدم المعارف التقنية والاقتصادية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للبلد المضيف
- تفتح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أمام رأس المال المحلي وتشجعه على المشاركة في الانتاج.

- تساهم في تطوير أساليب الانتاج للمنتجين المحليين وذلك من خلال ظهور أثر المحاكات بين المنتجين المحليين والمستثمرين الأجانب من خلال اكتساب الاساليب المتطورة والسياسات الادارية والمالية والتسويقية .

ب- التضخم: اختلف علماء الاقتصاد والمالية حول تعريف واضح ومفصل لظاهرة التضخم إلا أن المتفق عليه:

❖ هـ والارتفاع الغير طبيعي للأسعار لذا عندما يستعمل المصطلح دون ذكر الظاهرة أو تعيين حالة محددة فإنه يقصد به ارتفاع الأسعار (غطوان، 1989، صفحة 177).

❖ أما على المستوى النظري أعطى "جونسون" مفهوم الارتفاع المؤكد للأسعار إلا أنه اعتبره مفهوما بسيطا نظرا لعجزه على المستوى التطبيقي وكذا عدم حتمية أن يكون أي ارتفاع تضخما فقد يكون الارتفاع ناتج عن التنافس الاقتصادي وأعطى مثالا عن عجز في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة ذلك لتزايد الطلب على السلع وعدم توفرها وبهذا لا يعتبر تضخما (الحلاق، 2016، صفحة 182).

إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيولد حالة من عدم التأكد عند رجال الأعمال والتي تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات ومن ثم تباطؤ النمو والصناعي غير أن التضخم المسيطر عليه بإمكانه أن يكون محفزا للنمو والصناعي من خلال تخفيض معدلات الأجور النقدية أمام الزيادات في الأسعار، حيث تصبح السلع التي يعرضها المنتجون مرتفعة قياسا بتكلفة العمل وهذا ما ينتج عليه تحقيق أرباح حقيقية تمكنه من توزيع الانتاج وتشغيل أيدي عاملة أكثر، كما أن المستخدمون الجدد سيزيدون من إنفاقهم وبالتالي وزيادة الطلب الكلي الأمر الذي ينجر عنه زيادة في النمو الصناعي والاقتصادي ، كما أن للتضخم أثر سلبي على النمو الصناعي من خلال التأثير في تشويه وانحراف القرارات الاستثمارية مما يتسبب في سوء تخصيص الموارد (المشهداني والحيالي، 2011، صفحة 12)

ت- أسعار الفائدة: يعد سعر الفائدة من المتغيرات الهامة في الاقتصاد القومي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي فالمتغيرات في أسعار الفائدة تؤثر مباشرة على قرارات العديد من الوحدات الاقتصادية سواء ذات الفائض المالي أو ذات العجز، كما أن سعر الفائدة يؤثر في قرارات المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار.

تؤثر أسعار الفائدة في مجمل الاقتصاد والقطاعات بما فيها القطاع الصناعي وليس على المستوى المحلي وحسب وإنما على المستوى الدولي. إن جميع الاقتصاديات الحديثة تعتمد على أسعار الفائدة في الإقراض والاقتراض مما يجعل لها تأثير على ثقة المستهلكين ورجال الأعمال. فهي تؤثر في كل من:

✓ قرارات الشراء الخاصة بالمستهلكين وبالتالي المساس بالأعمال التي تعتمد بشكل مباشر على مشترياتهم مما يدفع إلى انخفاض أو نمو أرباح الشركات الصناعية بالأخص.

✓ قرارات الاستثمار المتعلقة بالشركات الصناعية على وجه الخصوص.

ث- سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى (قانة، 2009، صفحة 10). كما يقصد بسعر الصرف كذلك بأنه سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملة أخرى، حيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها (حمدي، 1987، صفحة 31).

لسعر الصرف أثر سلبي على القطاع الصناعي الجزائري في حالة ارتفاعه (انخفاض قيمة العملة المحلية)، وذلك بسبب تجاوز مرونة الطلب على الواردات مرونة الطلب الأجنبية على الصادرات، إذ أن الجزائر تستورد معظم المواد الأولية، التكنولوجيا، الأجهزة والآلات ومختلف مدخلات التصنيع وحتى اليد العاملة الكفاء وذات التخصص، لازمة من أجل رفع الإنتاج الصناعي، وبالتالي لا يعود بالفائدة على القطاع الصناعي بحكم ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يستلزم انخفاض في المنتجات المصنعة وبالتالي انخفاض في النمو الصناعي.

III. 2 المحددات المؤسسية:

أ- الفساد المؤسسي: يمكن أن نعرف الفساد على أنه:

إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة للمحسوبية (بن عزوز ، 2016، صفحة 201).

الفساد هـ واستخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية، مثل عقود التوريد الحكومية، والمشتريات، وبيع المنشآت المملوكة، وكذا الدفع للحصول على مناصب رسمية (بن عزوز ، 2016، صفحة 201).

الفساد قد يكون موجودا في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة، وعادة ما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات، ويقصد به السلوك الذي تخلفه القنوات المؤدية إلى ارتكاب

المحددات الاقتصادية والمؤسسية للنمو الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995-2020

المخالفات وتصبح تلك القنوات جزءاً أساسياً في تركيبة النظام السياسي والاقتصادي والإداري والقانوني للدولة، وبالتالي يصبح الفساد هنا هو الحالة الطبيعية، وخلاف ذلك من السلوكيات هـ والحالة الاستثنائية (الجمال، 2014، صفحة 537).

مما لا شك فيه أن للفساد آثاراً سيئة ومدمرة على كافة القطاعات والأصعدة الاقتصادية مما يؤثر سلباً على النم والصناعي بسبب نتائج مترتبة عنه نذكر منها:

- ◇ الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية.
- ◇ هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد الإداري على الخزينة العامة.
- ◇ هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والحماية في إشغال المناصب وتقديم الامتيازات عن غيرهم بطريقة غير شرعية.
- ◇ تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بفعل الرشاوى التي تدفع للتغاضي عن المواقفات القياسية المطلوبة (الجمال، 2014، صفحة 205).
- ◇ تفاقم في عجز الموازنة، من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمرك والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة، وهي ممارسات يقوم بها المكلفون بدفعها بهدف تجنب الحدوث المنشئ لها (بوعلام والعياشي، 2008، صفحة 148).

ب- سهولة ممارسة الأعمال (Doing business): سهولة ممارسة الأعمال هـ ومشروع جاء به البنك الدولي سنة 2002، وهو عبارة عن تقرير سنوي يحوي تصنيف 190 دولة حسب درجة سهولة ممارسة أعمال فيها، أطلقت أول نسخة منه سنة 2004، حيث يعنى هذا التقرير بتحليل الإجراءات الحكومية المطبقة على منشآت الأعمال في بلد ما أثناء دورة حياتها، من خلال تتبعه للأنظمة والتعليمات المطبقة عليها ورصد الإجراءات التي تعزز نشاط الأعمال والشكل الموالي يوضح تركيبة هذا المؤشر.

الشكل 02: مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال.



المراجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نص مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال.

الجزائر لازالت تتذيل التقارير العالمية فيما يخص مناخ الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال، وهذا راجع لسيطرة البيروقراطية، المحسوبية، الاحتكار، سيطرة مافيا الاستيراد، ضعف القوانين، عدم حماية المنتج المحلي وكل أنواع الفساد على بيئة الأعمال، رغم وفرة الموارد والثروات المتنوعة. مما يجعلها بعيدة عن تحقيق ريادة الأعمال أ وتحقيق تنمية وإصلاحات في هذا المجال الصناعي. وهذا ما يؤثر سلباً على الإنتاج والنمو الصناعي بشكل عام.

ت- الحرية الاقتصادية: عرفت الحرية الاقتصادية على أنها تشمل كل الحريات، وحقوق الإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات. فالشكل الأوسع لمذلول الحرية الاقتصادية يجب أن يقدم الحق المطلق للملكية، والحريات التامة وتحركات العمل ورأس المال والسلع والغياب المطلق للإكراه أ والقيود (عبد العاطي، 2020، صفحة 80).

تقوم الحرية الاقتصادية على الملكية الخاصة وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تتحقق عن طريق المنافسة التامة أ والكاملة في السوق، وتقضي هذه الحرية بعدم تدخل الدولة، رغم التوجهات الحديثة لنظام اقتصاد السوق التي تقتضي بالسماح للدولة بالتدخل في القطاع الاقتصادي عن طريق مؤسساتها العامة (حداد، 2016، صفحة 330).

تساهم الحرية الاقتصادية والانفتاح على العالم، وتحرير التجارة الخارجية في جلب الاستثمارات وزيادة رؤوس الأموال المنتجة المحلية أ والأجنبية، التي تساهم في تحقيق نم وصناعي بشكل خاص واقتصادي بشكل عام.

لكن في حالة الجزائر التي لازالت تتذيل التصنيفات العالمية خاصة في مؤشر الحرية الاقتصادية، نرى أنها بعيدة وهذا ما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية وعلى النهوض بجميع القطاعات خاصة القطاع الإنتاجي والنم والصناعي، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

IV. الدراسة القياسية: في هذا الجانب سوف نحاول دراسة أهم المحددات الاقتصادية والمؤسسية للنم والصناعي في الجزائر من خلال دراسة قياسية تجريبية بالاعتماد على معطيات سنوية ما بين الفترة (1995-2020)، حيث سنلجأ إلى دراسة مدى استقرارية متغيرات الدراسة كخطوة أولى من أجل معرفة طبيعة النموذج الذي سوف يتلائم مع هذه المعطيات، ثم كمرحلة ثانية سوف نحاول اختبار مدى صحة العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات من خلال الاستعانة باختبارات التكامل المشترك، وفي حال عدم توفر هذه العلاقة سوف يتم الاعتماد على العلاقة القصيرة الأجل بين المتغيرات، ثم في الخطوة الثالثة سندرس تحليل الصدمات العشوائية والذي سنعرف من خلاله درجة حساسية النم والصناعي لحدوث صدمة عشوائية في أحد المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية، وفي الأخير سوف نحاول معرفة ما المتغيرات الأكثر تأثيراً على النم والصناعي في الجزائر من بين المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية.

IV. 1 التعريف بمتغيرات الدراسة: قصد تعيين النموذج القياسي لابد من تحديد متغيرات النموذج، وشكله الرياضي، اعتماداً على التوقعات القبلية، التي تم بناؤها انطلاقاً من التفاعل الطبيعي للمتغيرات، وفقاً لما هو ومتعارف عليه نظرياً، حيث يمكن تلخيص هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول 03: متغيرات الدراسة.

المتغير	الترميز	الوحدة	المصدر
النم والصناعي	CIND	%	البنك الدولي
الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى PIB	IDE	%	البنك الدولي
القروض الموجهة للقطاع الخاص نسبة إلى PIB	CSP	%	وزارة المالية
التضخم	INF	%	الديوان الوطني للإحصائيات
رصيد الميزانية نسبة إلى PIB	SB	%	البنك الدولي
سعر الصرف الاسمي	TCen	%	بنك الجزائر
حرية ممارسة الأعمال	Laf	%	Héritage Fondation
حرية الاستثمار	Lin	%	Héritage Fondation

المراجع: من إعداد الباحثين

IV. 2 دراسة المتغيرات وتقدير النموذج المناسب:

أ- دراسة المتغيرات: أهم خطوة في الدراسة القياسية والتي تمكننا من معرفة النموذج الذي يلائم المعطيات التي نود نمذجتها هي دراسة الاستقرارية، ولهذا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار (ADF) حيث أن اختبار الفرضية يكون على الشكل التالي:

$$H_0: \phi = 1 \text{ il existe la racine unitaire (la série n est pas stationnaire)}$$

$$H_1: \phi < 1 \text{ pas de racine unitaire (la série est stationnaire)}$$

والجدول الموالي يلخص اختبار الاستقرارية حسب اختبار (ADF) بالنسبة لجميع المتغيرات:

الجدول 04: نتائج اختبار ديكي فولور الموسعة ADF.

المتغير	في المستوى en niveau			بعد الفرق الأول 1 ^{er} differentiation			درجة الاستقرارية
	none	intercept	Trend and intercept	none	Intercept	Trend and intercept	
Cind		0.0351			-		I~(0)
IDE		0.0164			-		I~(0)
Inf		0.0000			-		I~(0)
TCe n	0.9985			0.0038			I~(1)
SB	0.3451			0.0000			I~(1)
Csp	0.9993			0.0042			I~(1)
Laf	0.4193			0.0000			I~(1)
Lin	0.3170			0.0000			I~(1)

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

أظهرت نتائج هذا الاختبار أن سلسلة المتغير التابع المتمثلة في النم والصناعي، وكذا سلسلتي المتغيرين المستقلين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم مستقرة لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها كما أن احتمالية (ADF) أقل من 0,05 عند مستوى دلالة 5% وذلك عند النماذج الثلاثة لهذا الاختبار، وعليه فهي مستقرة في المستوى ونكتب $I(0)$.

أما بقية المتغيرات فقد وجدنا أنها مستقرة عند الدرجة الأولى أي بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (احتوائهم على جذور وحدوية) لأن احتمالية (prob ADF) أكبر من 0,05، وعليه يمكن أن نستنتج أن احتمالية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات غير واردة لأن ذلك يشترط أن تكون جميع المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة وبالتالي فإن النموذج الأنسب حسب هذه المعطيات هو ونموذج $VAR(p)$ الذي يهتم بالدراسة القصيرة الأجل بين المتغيرات، غير أن نموذج VAR يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة وبالتالي سوف نستخدم المتغيرات المستقرة أي بعد إجراء الفرق الأول عليها.

ب- تقدير النموذج ومدى صلاحيته الإحصائية: لقد قمنا بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي $VAR(1)$ ونتيجة لذلك يمكن كتابة علاقة النمو الصناعي على النحو التالي:

$$CIND = 0.120072664 * CIND(-1) + 0.517696919001 * IDE(-1) - 0.2624978206 * INF(-1) - 0.0070983116 * DTCEN(-1) + 0.03538824688 * DSB(-1) - 0.538731752091 * DCSP(-1) + 0.371516229178 * DLAF(-1) - 0.0385863105072 * LINV(-1) + 6.23227177871$$

من خلال علاقة النم والصناعي أعلاه يتبين لنا ما يلي:

● فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية:

✚ إن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على النم والصناعي، بحيث أن زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% من شأنه أن يحسن من معدل النم والصناعي بأكثر من 50%، ذلك أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يحسن من حجم التدفقات المالية، كما يمكن أن يؤثر على النم والصناعي من خلال قناة الاستثمار المحلي الذي سيتحسن من خلال نقل التكنولوجيا وكذا المنافسة.

✚ أما بخصوص التضخم فإن له أثر سلبي على النم والصناعي بحيث أن زيادة معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النم والصناعي بـ 26%-، يعود هذا الأثر السلبي بالأساس إلى تأثيره السلبي على الادخار وبالتالي على الموارد المالية المتاحة للاستثمار الصناعي، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الانتاج نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار ما يعرقل العديد من المستثمرين خصوصا المبتدئين منهم، وفي الأخير سينعكس كل هذا سلبا على الانتاج الصناعي ومنه معدل النمو الصناعي .

✚ فيما يتعلق بسعر الصرف فإن هذا الأخير له أثر سلبي أيضا على النم والصناعي بنسبة ضئيلة تقدر بـ 0,7% ذلك أن ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية وأسعار السلع المستوردة التي تدخل ضمن عملية الانتاج وهذا ما يؤثر سلبا على معدل النم والصناعي.

✚ إن رصيد الميزانية الإيجابية يكون له أثر إيجابي ضعيف نوعا ما على النم والصناعي حيث لا يتعدى 3,5%، هذا يدل على أن الانفاق الاستثماري في الجزائر من خلال السياسة المالية لا يحسن من حجم الاستثمارات الصناعية وبالتالي لا يؤثر كثيرا على معدلات النم والصناعي.

✚ فيما يتعلق بمتغير القروض الموجهة للقطاع الخاص فإنها تؤثر سلبا على النم والصناعي بـ 53%- وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية حيث من المفروض أن يكون له أثر إيجابي على النم والصناعي نظرا للأهمية البالغة للتمويل على المؤسسات الاقتصادية ويمكن إرجاع هذا إلى تدني مستوى هذا المؤشر الذي لم يتعدى 29% من إجمالي الناتج المحلي وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت في الدول المتطورة التي تصل إلى حدود 60% إلى 65% هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن حتى هذه النسبة من القروض الموجهة للقطاع الخاص تفتقد إلى النجاعة الاقتصادية وفي الغالب تقدم بطرق بيروقراطية تشوبها الفساد وما حدث مؤخرا من قضايا الفساد وحجم القروض الهائلة التي قدمت للعديد من المؤسسات الفاشلة التي لم تقدم شيئا للقطاع الصناعي أكبر دليل على ذلك.

● أما فيما يتعلق بالمؤشرات المؤسسية فنجد:

✚ فيما يخص مؤشر حرية ممارسة الأعمال فإن هذا الأخير له أثر إيجابي على النم والصناعي بنسبة تقدر بـ 37%، ذلك أن إعطاء حرية أكبر للممارسة الأعمال وتسهيل الإجراءات الإدارية والرفع من العراقل البيروقراطية من شأنه زيادة حجم الاستثمارات الصناعية ما ينعكس إيجابا على معدلات النم والصناعي.

أما بخصوص مؤشر حرية الاستثمار فإن هذا المؤشر لا يحسن من معدلات النم وفي الجزائر إنما كان له أثر سلبي بنسبة 3,5%- هذا يدل على أن الجزائر لا تزال تعاني بشكل كبير من البيروقراطية والفساد في تقديم المشاريع الاقتصادية وأن مؤشر حرية الاستثمار في الجزائر بعيد جدا عن المستويات الدولية.

صلاحية النموذج:

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (اختبار Jarque-Bera): من خلال جدول رقم (19) يظهر لنا بأن قيمة الاحتمالية المشتركة لإحصائية Jarque-Bera تساوي 0.7634 وهي أكبر من 0.05 (5%)، وكذلك هو الحال لاحتمالية كل مكون له، إذن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول 05: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.204019	2	0.9030
2	0.845008	2	0.6554
3	1.882730	2	0.3901
4	0.705052	2	0.7029
5	2.262969	2	0.3226
6	1.546480	2	0.4615
7	3.432738	2	0.1797
8	0.835330	2	0.6586
Joint	11.71433	16	0.7634
*Approximate p-values do not account for coefficient			

المرجع: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews8.

- الارتباط الذاتي للأخطاء: اختبار portmanteau

الجدول 06: نتائج اختبار portmanteau

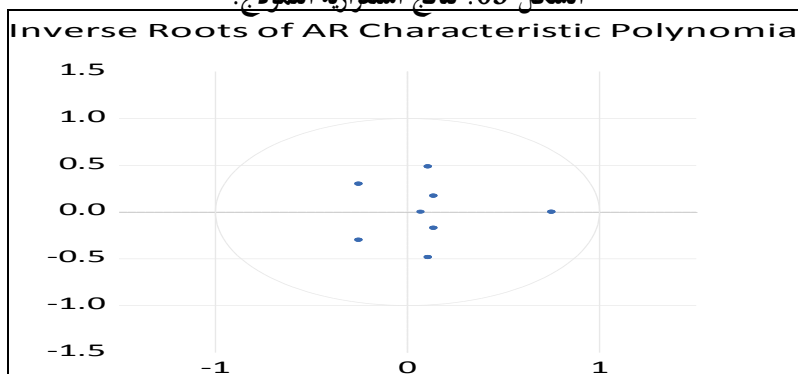
System Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Date: 06/11/22 Time: 17:01					
Sample: 1997 2020					
Included observations: 24					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	39.33549	0.9935	41.04573	0.9887	64
2	105.0565	0.9316	112.7414	0.8295	128
3	163.5966	0.9323	179.6443	0.7292	192
4	222.5211	0.9357	250.3538	0.5878	256
5	278.7565	0.9535	321.3880	0.4677	320
6	326.0609	0.9854	384.4604	0.4838	384
7	369.9794	0.9970	446.4630	0.5116	448
8	408.2296	0.9997	503.8384	0.5931	512
9	455.2861	0.9999	579.1288	0.4556	576
10	487.9188	1.0000	635.0706	0.5476	640
11	521.5469	1.0000	697.1533	0.5656	704
12	553.6024	1.0000	761.2642	0.5617	768

المراجع: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews8.

بما أن كل الاحتمالات أكبر من 0,05 فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

- استقرارية النموذج: بغية التأكد من استقرارية النموذج (1) VAR نستعمل الاختبار الخاص بالجذور العكسية (Roots Inverse) ويعد النموذج مستقر إذا كانت جميع الجذور أقل من الواحد (أي تقع داخل دائرة الوحدة)، والشكل الموالي يوضح نتائج الاختبار.

الشكل 03: نتائج استقرارية النموذج.



المراجع: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews8.

بما أن جميع النقاط داخل الدائرة مثلما هو مبين في الشكل السابق فإن كل الجذور ذات قيمة أدنى من الواحد، وعليه فإن النموذج القياسي المستخدم في دراسة أثر المحددات الاقتصادية والمؤسسية في الجزائر خلال الفترة 1995-2020 يستوفي شروط الاستقرار.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نموذج (1) VAR المقدر قوي إحصائياً ونؤكد الصلاحية الإحصائية للنموذج

IV. 3 تحليل التباين لدراسة المحددات الرئيسية للنم والصناعي: يقصد بتحليل التباين مدى مساهمة كل متغير في شرح تباين خطأ التنبؤ، ومن خلال هذه الدراسة يجرى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية على النمو الصناعي خلال الفترة الزمنية للدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 07: تحليل تباين الخطأ لمتغير النم والصناعي.

Period	S.E.	CIND	IDE	INF	DTCEN	DSB	DCSP	DLAF	LINV
1	2.597381	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.894617	80.52247	0.030258	0.000551	3.901080	3.637764	3.692735	6.936727	1.278414
3	2.948454	78.02633	0.151980	0.016145	5.151118	4.594516	3.583613	6.850815	1.625486
4	2.963544	77.62191	0.151261	0.177417	5.098798	4.549653	3.582742	6.852776	1.965448
5	2.973075	77.12542	0.280102	0.237448	5.081171	4.707489	3.656389	6.809543	2.102439
6	2.977209	76.93598	0.325066	0.243610	5.067096	4.786992	3.659189	6.790760	2.191303
7	2.979402	76.85906	0.330339	0.243272	5.061011	4.808802	3.660542	6.786839	2.250139
8	2.980872	76.79741	0.334750	0.244523	5.056409	4.832904	3.666517	6.782264	2.285221
9	2.981649	76.76354	0.338475	0.245389	5.054086	4.845749	3.669862	6.779289	2.303604
10	2.982054	76.74591	0.340903	0.245782	5.052758	4.852181	3.671253	6.777795	2.313423
11	2.982287	76.73601	0.342136	0.245957	5.051979	4.855899	3.671923	6.776977	2.319120
12	2.982421	76.73041	0.342738	0.246039	5.051532	4.857990	3.672334	6.776524	2.322432
13	2.982498	76.72717	0.343092	0.246098	5.051282	4.859200	3.672598	6.776258	2.324300
14	2.982541	76.72534	0.343307	0.246134	5.051142	4.859887	3.672745	6.776105	2.325343
15	2.982565	76.72431	0.343428	0.246153	5.051063	4.860270	3.672824	6.776020	2.325931
16	2.982579	76.72373	0.343494	0.246163	5.051017	4.860486	3.672868	6.775973	2.326265
17	2.982586	76.72341	0.343532	0.246169	5.050992	4.860609	3.672893	6.775946	2.326454
18	2.982591	76.72322	0.343553	0.246172	5.050978	4.860678	3.672908	6.775930	2.326561
19	2.982593	76.72311	0.343565	0.246174	5.050969	4.860718	3.672916	6.775922	2.326622
20	2.982595	76.72305	0.343572	0.246175	5.050965	4.860740	3.672921	6.775917	2.326656

Cholesky Ordering: CIND IDE INF DTCEN DSB DCSP DLAF LINV

المراجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن المتغير المؤسساتي والمتمثل في حرية ممارسة الأعمال هو المحدد الأول لمعدلات النم والصناعي في الجزائر ذلك أن هذا المتغير يفسر حوالي 7% من التغيرات الحاصلة في متغير النمو الصناعي ثم يليه متغير سعر الصرف بحوالي 5% ومتغير رصيد الميزانية أما بقية المتغيرات فمساهمتها في النمو الصناعي تعد ضعيفة.

V. الخاتمة:

أكدت النتائج المتحصل عليها أن أول عائق أمام تطور مستويات النمو الصناعي في الجزائر يتمثل في عدم وجود حرية ونزاهة في ممارسة الأعمال لذا على السلطات الجزائرية أن تولي أهمية كبيرة لذا الجانب من خلال نزع كل العقبات البيروقراطية ومحاربة الفساد وكل أشكال الممارسات التي تحد من زيادة حجم الاستثمارات الصناعية وكذا تطوير المنظومة المالية وتوزيع القروض إلى القطاع الخاص بالاعتماد على مقاييس النجاعة الاقتصادية وليس على أساس المحسوبية أما الإشكال الثاني فيتمثل في أسعار الصرف والتدهور المستمر في سعر العملة المحلية الذي تولد عنه ارتفاع مستمر في أسعار السلع الأولية والسلع الوسيطة التي تدخل ضمن عملية الانتاج، إضافة إلى الارتفاع في الأسعار المحلية التي لطالما كانت عائقا أمام المصنع الجزائري الذي لم يستطع مواكبة هذا الواقع مما اضطر بالعديد من المؤسسات الاقتصادية إلى غلق مصانعهم، كل هذا حد بشكل كبير من تطور النم والصناعي في الجزائر

وبخصوص رصيد الميزانية فإن العجز المتواصل والذي أصبح هيكليا في الجزائر كان له آثارا بالغة على النم والاقتصادي في الجزائر وعلى النم والصناعي بصفة خاصة، ذلك أن تمويل عجز الموازنة والذي في الغالب ما كان يكون من خزانة الدولة التي من المفروض أن يوجه إلى تمويل المشاريع الاقتصادية وتمويل القطاع الخاص هذا الأمر الذي أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص في التمويل.

المراجع:

1. عبد العظيم حمدي. (1987). سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة. مصر: مكتبة النهضة.
2. OECD. (1999). third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment. French.
3. الطاهر قانة. (2009). اقتصاديات صرف النقود والعملات. الجزائر: دار الخلدونية.
4. باية ساع و. (2017). القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول. معارف قسم العلوم الاقتصادية السنة 12، العدد 22.
5. خالد حمادي المشهدي. (2012). العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 8، العدد 24.
6. خالد حمادي المشهدي ، ويسرى حازم الحيايلي. (2011). العوامل المؤثرة في النم والصناعي في تجارب دولية مختارة. مجلة العلوم الإدارية، جامعة تكريت.
7. زينة حداد. (2016). الحرية في اقتصاد السوق والتشريع الجزائري. مجلة العلوم الانسانية، العدد 46.
8. سعيد سامي الحلاق. (2016). النقود والبنوك والمصاريف المركزية. الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
9. عباس علي التميمي. (1985). النم والصناعي في الوطن العربي. العراق: طبع بمطابع جامعة الموصل مديرية مطبعة الجامعة.
10. عبد القادر علي علي. (2004). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة قضايا التنمية في الأفطار العربية، العدد الواحد والثلاثون.
11. علي عبد الرؤوف عبد العاطي. (2020). أثر الحرية الاقتصادية على النم والاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 4.
12. عمر أحمد حميد دنيا. (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفطار العربية، رسالة ماجستير. جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
13. عواد محمد عثمان. (2019). أثر بعض محددات النم والصناعي في الإقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2017) دراسة تحليلية قياسية. العراق : مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 47، الجزء 2.
14. م بودراما، وط قصاص. (2017). المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، العدد 22.
15. محمد بن عزوز. (2016). الفساد الإداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته - حالة الجزائر. المجلد الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7.
16. مروان غطوان. (1989). مقاييس اقتصادية النظرية النقدية. الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر.
17. هشام مصطفى محمد سالم الجمل. (2014). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوطني، العدد 30، الجزء 2.
18. وبوعلام، وع العياشي. (2008). التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي. الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08.